

صعوبات تحديد الخصوصيات التنموية الإقليمية في الجزائرية –دراسة حالة ولاية المدية–

Difficulties identifying regional developmental peculiarities in Algeria - Medea wilaya case study-

رغيس محمد*، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، reghis20@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/05/04 تاريخ القبول: 2021/11/07 تاريخ النشر: 2021/12/31

ملخص:

تهدف الدراسة إلى لفت انتباه الباحثين وصناع القرار، إلى صعوبات تحديد الخصوصيات التنموية الإقليمية في الولايات والبلديات الجزائرية لاسيما في الوضع الراهن للبلاد، بفقرات بسيطة للخصوصيات الإقتصادية الفعلية لولاية المدية، تنصدر الملامح التنموية الفلاحية بمؤشراتها القوية، إلا أن هذه المؤشرات ستتغير حتما أو تتراجع نسبيا إذا تم استشرافها من خلال قراءة عميقة للخصوصيات الوطنية التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد والتي بنيت على أساسها "مشروع الأمة الجزائرية"، هذه النتيجة عززتها قراءة أخرى للتجارب التنموية لبعض الدول، التي كانت خصوصيتها التنموية فلاحية حينما كانت متخلفة وأصبحت اليوم صناعية عندما سطرت مشروع التطور، كالتجربة الصينية والتركية، ومن خصوصيات ريعية إلى خصوصيات صناعية كتجربة الماليزية، وعليه فالمؤشرات الإستراتيجية للسلطات المركزية منذ حقبة الرئيس الراحل هواري، تشير بأن خصوصيات ولاية المدية قد تتغير من خصوصيات فلاحية إلى خصوصيات سياسية أو تجارية أو صناعية أو إدارية، حينما تعزز الإرادة المركزية على تجسيد مشروع العاصمة الإقتصادية لمدينة بوعزول.

كلمات دالة: خصوصيات محلية، خصوصيات وطنية عميقة، خصوصيات متغيرة.

تصنيف JEL: XN1، XN2.

Abstract:

the study aims to draw the attention of researchers and the decision makes, to the difficulties of identifying developmental peculiarities in Algerian wilaya and municipalities, especially in the current situation, Due to the changing local economic peculiarities according to well-planned central decisions, This result was reinforced by local International developmental experiments, Whose economic peculiarities were agricultural Lagging behind And today it has become a developed industrial Like China and Turkey, and from Rentier economic peculiarities, To various economic peculiarities Like Malaysia, accordingly, the strategic indicators of the central authorities since the period of the late president 'Houari BOUMEDIENE' suggest that the peculiarities of Medea wilaya it may change from agricultural peculiarities to political or commercial or industrial or administrative peculiarities, when the central will intends to implement the project of the economic capital of the city of Boughazoul.

Keywords: Local peculiarities, deep national peculiarities, variable peculiarities,

Jel Classification Codes: XN1, XN2.

. مقدمة:

إن الجهود التنموية الحالية للسلطات المركزية والمحلية المبنية على الخصوصيات التنموية المحلية في الجزائرية غير مؤسس على مشروع أمة تنموي متكامل وواضح المعالم، فتحديد الخصوصيات المحلية لبلدية أو ولاية ما، في ظل الظروف الحالية للبلاد يطرح العديد من الصعوبات والتساؤلات، التي يجب الإجابة عليها أولا: ماهي الخصوصيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المركزية للجزائر؟، ماهو مشروع الأمة الجزائرية؟، أو بعبارة أخرى، هل نعتبر الخصوصيات العذراء التي تتمظهر بها الولايات والبلديات الجزائرية الحالية خصوصيات فعلية يمكن أن نبني من خلالها تنمية ناجحة؟ هل تتغير هذه الخصوصيات في ظل رؤية مستقبلية أخرى للبلد مثلما تغير في تجارب تنمية في بلدان أخرى؟، ماهي خصوصيات ولاية المدية بناء على المؤشرات الاقتصادية؟.

من خلال هذه الأسئلة نفترض أن الخصوصيات الإقليمية في ولاية المدية وغيرها يمكن تتغير ولو نسبيا إذا ما سطرت الجزائر مشروع الأمة الجزائرية الشامل للبلاد.

هذا ويجب لفت الانتباه أن الدراسات السابقة في الخصوصيات التنموية المحلية في الجزائر نادرة جدا، رغم فرض هذه الإشكالية نفسها في أوساط السلطات المحلية والمركزية، والتي لم تفهم عدم قدرتها على تفعيل الخصوصيات المحلية، وعليه تحاول هذه الدراسة الإجابة على بعض من هذه التساؤلات، من خلال الترتيب التالي:

ففي النقطة الأولى، سنتطرق إلى تحديد الخصوصيات المحلية التنموية الفعلية لولاية المدية، من خلال القطاعات الاقتصادية الثلاثة الفلاحية والصناعية والسياحية، وترتيبها وفقا لمعيارين أو مؤشرين إثنيين، على معيار القدرات اللوجيستكية، وعلى مخرجات الإنتاج، ثم نحاول تحليل هذه الخصوصيات التنموية في النقطة الثانية، من خلال قراءة في الخصوصيات المركزية للدولة الجزائرية وكذا من خلال التجارب التنموية العالمية لاسيما التجربة الصينية والتجربة التركية والماليزية، لنقترح في الأخير إحدى الرؤى التنموية الاقتصادية لولاية المدية والتي تغير خصوصياتها المحلية، إلى خصوصيات حقيقة وليست فعلية عذراء.

2. محاولة تحديد الخصوصيات المحلية التنموية لولاية المدية:

تستند هذه الدراسة في تحديد الخصوصيات المحلية التنموية لولاية المدية على ثلاثة (03) مجالات إقتصادية فقط، فلاحية، صناعية، سياحية، رغم أن هنالك مجالات أخرى ذات خصوصيات مهمة على غرار الخصوصيات الاجتماعية الحضرية والريفية وغيرها، والتي لها تفاصيل كثيرة تترك لأهل الاختصاص من باحثي علم الاجتماع.

ولقياس تصدر أحد هذه الخصوصيات الاقتصادية الثلاثة، سنعمد على مؤشرين اثنين مهمين، على القدرات اللوجيستكية،

وعلى مخرجات الإنتاج.

1.2.1 الإمكانيات اللوجيستكية:

يعتبر المؤشر اللوجيستكي من بين المؤشرات القوية لتحديد قوة القطاعات الاقتصادية الثلاثة، الفلاحية والصناعية والسياحية.

1.1.2 القطاع الفلاحي:

كثيرة هي المؤشرات اللوجيستكية الفرعية التي تكشف قوة القطاع الفلاحي في ولاية المدية، والتي نعتمد منها على سبعة (07)

من المؤشرات التالية:

- المناخ: فأول الإمكانيات الطبيعية اللوجيستكية لولاية المدية، الإقليم المناخي، الذي ينقسم إلى أربعة (04) أقاليم، إقليم رطب تتجاوز كمية الامطار به 900مم ويتخلله 20 يوم من تساقط الثلوج وتصل درجة حرارة فيه إلى الصفر ولا يتجاوز الموسم الجاف في هذا الإقليم ثلاثة أشهر، إقليم شبه رطب يغطي هضبة المدية والسفوح الجبلية للأطلس البليدي إلى غاية بلدية تابلاط، تفوق كمية التساقط 600مم، وثلوج لمدة 20 يوم، ومن ثلاثة إلى أربعة أشهر موسم الجفاف، إقليم شبه قاحل يبدأ من سهول بني سليمان إلى

غاية بلدية شلالة العذوري، يتميز بكمية من الأمطار تفوق 400 مم وتقل عن 600 مم، ومدة تساقط للثلوج يصل إلى 10 أيام، وأخير الإقليم القاحل الذي يسود جنوب الولاية، ويبدأ من بلدية الشهبونية غربا إلى بلدية عين القصير شرقا، معدل التساقط يساوي 300 مم، ويتميز بإطالة شمس تساوي تسعة (09) أشهر في السنة. (الموقع الرسمي ولاية المدية، 2021)

– **العقار الفلاحي:** يكاد يملك القطاع الفلاحي في ولاية المدية كامل العقار الاقتصادي، إذ يتربع على 733 541 هكتار من إجمالي 877 595 هكتار من مساحة الولاية، أي بنسبة مئوية تساوي 83.5%. (مديرية الفلاحة لولاية المدية، 2017).

– **الموارد البشرية:** تحصى المصالح الفلاحية لولاية المدية 239 طبيب بيطري، من بينهم أطباء خواص، بمعدل طبيب لكل 4239 رأس، ويد عاملة مؤهلة تخرج سنويا من 04 تعاقد متخصصة.

– **المذابح:** تمتلك الولاية ستة (06) مذابح بلدية عمومية، ثلاثة (03) مذابح للحوم الحمراء و(03) للحوم البيضاء

– **الأسواق:** تحصى الولاية تسعة (09) أسواق أسبوعية بلدية معتمدة، كلها لرؤوس الأنعام، المواشي والأبقار والماعز.

– **المطاحن:** يستفيد القطاع الفلاحي في ولاية المدية، بأربعة (04) مخازن ومطاحن كبرى، تتكفل بكامل المحاصيل الزراعية من حبوب القمح والشعير.

– **المعاهد الفلاحية ومراكز التكوين:** تساعد أربعة (04) معاهد متخصصة موزعة على أربعة بلديات، كبرى لتكوين في الشعب ذات الخصوصيات المحلية للمنطقة، كترية الحيوانات، أو الطرق الحديثة للزراعة.

– **الموارد المائية:** لقد خصصت الولاية كامل سدودها الستة عشرة (16) للفلاحة.

2.1.2 القطاع السياحي:

يستعين هذا القطاع بستة (06) مؤشرات لوجيستكية:

– **العقار السياحي:** يحتل العقار السياحي الخاص بالسياحة الغابية والجبلية المرتبة الثانية بعد العقار الفلاحي بـ 161 320 هكتار، بنسبة مئوية تساوي 18% من المساحة الإجمالية للولاية، وهي بذلك تفوق بكثير معدل المساحات الغابية في الجزائر والتي تقدر بـ 1.7%. (Direction de touristique de la wilaya de Medea, 2019)

– **الفنادق:** تمتلك ولاية المدية تسعة (09) فنادق عمومية وخاصة، بسعة استعاب 594 سرير.

– **الأماكن الرطبة:** لولاية المدية بحيرة عالمية رطبة قريبة من الحظيرة الوطنية الشريعة ببلدية شفة ولاية البليدة، تسمى هذه البحيرة ببحيرة الضاية ببلدية تمزقيدة، والتي بإمكانها أن تكون مزار لكثير من سياح الطبيعة، وهناك سدود جميلة جدا مثل سد العدرات بيني سليمان.

– **الأماكن الغابية:** تمتلك ولاية المدية (08) غابات كبيرة كغابة تيبحين في بلدية المدية، غابة الكاليتوس ببلدية وامري، سفوح الشفة وحظيرة الشريعة ببلديتي تمزقيدة والحمدانية، غابة كاف معسكر ببلدية عين بوسيف، غابة تاكويش في بلدية تابلاط، غابة خوخدة وحميز في بلدية الحوضين، جبل الكاف الأخضر في بلدية الكاف الأخضر، غابات أولاد عنتر وأولاد هلال وضواحيها من بلديات (تقنسة، موقرنو وغيرها).

والجدير بالذكر أنه يوجد غابات أخرى في بلديات ولاية المدية غاية في الجمال لم يتم التطرق إليها، لعدم توفر المسالك الريفية والطرق، وكذلك لغزالتها الشديدة.

– **الأماكن الأثرية والثقافية:** تزخر خمسة (05) بلديات في ولاية المدية بخمسة عشر (15) موقع أثري ومعلم، تمتلك بلدية المدية لوحدها إحدى عشرة (11) مكان، كدار الأمير عبد القادر، باب الأفواس، منارة الجامع، برج المراقبة، متحف الفنون، المسجد المالكي،

المدينة العتيقة، متحف سيدي بوقرة، ولالة نسومر، الكنيس القديم، دير تيبحين، ثم نجد المدينة الإسلامية أشير ببلدية الكاف الأخضر، آثار رايبديوم ببلدية جواب، مدينة أوزتياديس ببلدية سانق، القصر العتيق ببلدية قصر البخاري.

- **الأماكن الحموية:** يوجد أربعة (04) أماكن حموية، حمام الصالحين في بلدية البرواقية، نبع جورداني وأولاد شناف في بلدية عين بوسيف، حمام الشبيكة ببلدية السواقي، منبع سيدي دامد.

3.1.2 القطاع الصناعي:

يحتل العقار الصناعي الخاص بالحظائر والمناطق الصناعية ومناطق النشاطات المرتبة الثالثة بـ 475 هكتار أي بنسبة 0.32% من المساحة الإجمالية للولاية، وتقسم إلى 200 هكتار للحظيرة الصناعية لبلدية قصر البخاري، ثم **المناطق الصناعية** الثلاثة، بلدية قصر البخاري بمساحة تقدر بـ 69.44 هكتار، بلدية البرواقية بمساحة تقدر بـ 127.65 هكتار، وأخيرا بلدية حرييل بمساحة تقدر بـ 59.98 هكتار، **فمناطق النشاطات** لكل من بلدية قصر البخاري، ذراع الصمار والبرواقية بمنطقتي نشاط، مجبر، الشهبونية، بوغزول، وزرة، تابلاط، عين بوسيف، المدية. (Direction de l'industrie de la wilaya de Medea, 2019)

هذا وتشترك هذه القطاعات الثلاثة الفلاحية والصناعية والسياحية، في بنى تحتية لوجيستكية مهمة كالطرق الولائية السبعة (07)، الطريق الوطني رقم واحد العابر شمال جنوب العابر للصحراء وإفريقيا، والطريقين المهمين العابرين من الشرق إلى الغرب عبر بلدية البرواقية شمال الولاية من خلال الطريق رقم 62، وعبر بلدية بوغزول جنوب الولاية من خلال الطريق الوطني رقم 40، وكيلهما يتقاطع مع الطريق الوطني رقم 01، إضافة إلى ثلاثون 30 طريق ولائي. (Direction des Travaux Publics wilaya de Medea, 2019)

أما الغاز، تمتلك المدية تسعة 09 محطات رئيسية تربط 49 بلدية، ومركز ضخ لتوليد الكهرباء ببلدية البرواقية وخمسة (05) مراكز متوسطة الحجم، وشبكة من الإنترنت تغطي 95% من البلديات. الملاحظ في نهاية هذه المؤشرات اللوجيستكية، تفوق القطاع الفلاحي على كل القطاعات الأخرى الصناعية والفلاحية، وعليه فما حال مخرجات هذه القطاعات من خلال الانتاج.

2.2 الإنتاج في ولاية المدية:

يعد الإنتاج المؤشر الثاني في هذه الدراسة، بعد المؤشر اللوجيستكي الذي يساهم في المخرجات التالية:

1.2.2 المخرجات الإنتاجية للقطاع الفلاحي في ولاية المدية:

تتميز ولاية المدية بثروة حيوانية متنوعة، كتربية الأبقار، تربية الأغنام، تربية الماعز، تربية الدواجن، تربية النحل، إذا تدر كل هذه الثروة منتوجات خام ومنتوجات مشتقة عديدة، كما لا تقل ثروتها النباتية شأنًا من خلال محاصيل عدية كالحبوب والفواكه والخضار، فنصل مخرجات فيمايلي:

- **منتوج رؤوس الأبقار:** تمكنت الخصوصيات الفلاحية في ولاية المدية من أن تستوعب 62 132 رأس بقر، تدر سنويا 98 975 000 لتر من الحليب، ولحوم بقرية تقدر بـ 47 703 قنطار. (مديرية الفلاحية لولاية المدية، 2017).

حيث تظهر هذه الأرقام إكتفاء محلي في بعض المنتجات كالمعدل الفرد من الحليب في كامل البلديات 64، الذي يصل سنويا إلى 110 لتر، وهو معدل جيد من الاستهلاك يفوق المعدل العالمي بأكثر من الضعف والمقدر بـ 41 لتر سنويا.

(la consommation humaine par habitant des principaux produits laitiers dans le monde, 2018)

أما معدل الاستهلاك للفرد الواحد من لحوم الأبقار للولاية، فهو يقترب من المعدل العالمي بقليل أي 5.2 كغ سنويا، مقارنة بـ 7.1 كغ سنويا. (منظمة الزراعة والتغذية للأمم المتحدة، 2018).

هذا ويجدر التنبيه أن هذه المؤشرات الإيجابية نتيجة لاستغلال إمكانيات 38 بلدية فقط، التي تحصى معدل بقرة واحدة في ستة (06) هكتارات من عقاراتها الفلاحية.

– **منتجات رؤوس الأغنام:** تخصص 29 بلدية جنوب ولاية المدية بتربية رؤوس الأغنام، نظرا للشروط المناسبة التي تتطلبها هذه الشعبة، حيث تحصى كل هذه البلديات 132 855 رأس غنم. (مديرية الفلاحة لولاية المدية، 2017).

تنتج أربعة (04) منتجات مهمة جدا، من الألبان، واللحوم، والجلود، والصوف، فقد لا تستطيع هذه الشعبة من تكفي الولاية من مادة الحليب إلا أنها لبت الإكتفاء الذاتي بكثير في مادة اللحوم والمقدرة سنويا 135 73 قنطار، إذ تقدر كمية الإستهلاك الفرد الممكنة بـ 8.10 كغ سنويا.

كما تقدر كمية الصوف سنويا بـ 6.897 قنطار، وتوفر كمية من الجلود تساوي 365.765 جلد سنويا. (مديرية الفلاحة لولاية المدية، 2017).

هذا يعني أن المنتج الخاص بالصوف وبالجلد، بإمكانهما أن يكونا منتوجين أوليين ومناولة حقيقة لصناعة النسيج في الولاية أو خارجها.

وقد تبين أيضا أن للامركزية الاقتصادية والمالية في شعبة تربية الأغنام، حدود جغرافية مختلفة تتعدى الحدود الجغرافية للامركزية الإدارية والإقليمية للولاية، إذا يعد جنوب ولاية المدية بداية لشريط شعبة تربية الأغنام التي تمتد إلى عديد الولاية الجنوبية المجاورة، في ولاية الجلفة والمسيلا ولغواط وغيرها من الولايات الأخرى.

– **منتجات رؤوس الماعز:** تتوزع تربية الماعز في ولاية المدية بين المناطق الجبلية والسهبية، نظرا لخصوصيتها من جهة وتأقلم هذه الحيوانات وسهولة تربيتها من جهة أخرى، حيث تحصى ولاية المدية 95.874 رأس من الماعز، تنتج 2.765.000 لتر من الحليب سنويا، ومقدار 6.453 قنطار من اللحوم. أي، بمعدل استهلاك فردي ممكن من لحم الماعز على جميع بلديات ولاية المدية بـ 716 غرام، ومعدل استهلاك الحليب الماعز يقدر بـ 2.85 لتر سنويا.

هذا ويجدر التنبيه إلى أن عدد رؤوس الماعز في الهكتار الواحد في كل بلديات ولاية المدية الجبلية والسهبية يقترب من 0.12 عنزة في الهكتار، أي عنزة (01) واحدة في (09 هكتار).

ونظرا لهذه المؤشرات المحفزة على الاستثمار، ولخصوصيات المنطقة، وسهولة تربية الماعز، بإمكان كل بلديات ولاية المدية أن تخصص بهذه الشعبة المهمة، وبإمكانها أن تكون قطبا لإنتاج الحليب واللحم والجلد وغيره من المنتجات.

– **منتجات شعبة الدواجن:** تخصص 41 بلدية، في تربية الدواجن، تقع معظمها في الجهة الشرقية الشمالية والجنوبية للولاية، أكثرها بلديات سهلية والأخرى بلديات سهبية، حيث تنتج هذه البلديات سنويا 254.595 قنطار من اللحوم البيضاء الخاصة بالدواجن، و64.982 قنطار من الديك الرومي، و133.400.007 بيضة في السنة.

وهي تساهم في الاكتفاء الذاتي بمعدل جيد، يقدر بـ 33.5 كغ سنويا للفرد الواحد، أي 2.80 كغ شهريا، و93 غ يوميا، أما معدل الاستهلاك الفردي من مادة البيض فهو تحت المعدل العالمي بقليل، يقدر بـ 148 بيضة سنويا، و12.5 بيضة شهريا، وأكثر من ثلاث بيضة يوميا، بينما معدل الاستهلاك العالمي للفرد من البيض يقدر بـ 60 غ من البيض في كل يوم (والتي تعادل بيضة واحدة)، (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2017).

لم تقتصر الخصوصيات الفلاحية في ولاية المدية على ميزة الثروة الحيوانية فقط، وإنما تميزت أيضا بثروتها النباتية، والتي هي عبارة عن المحاصيل التالية:

- **انتاج الحبوب:** تنتج 23 بلدية متجاورة في ولاية المدية أربعة (04) أنواع من الحبوب الأساسية، القمح الصلب، القمح اللين، العدس، الحمص، تقع كلها في الوسط الشرقي للولاية باستثناء بلدية واحدة تقع في الوسط الغربي، حيث تشغل هذه المحاصيل الكبرى 130 000 هكتار، وتنتج 1 600 000 قنطار من الحبوب، ومن هذه المعطيات العامة نستنتج مايلي:

معدل إنتاج هذه الأراضي في الهكتار الواحد يساوي 12.30 قنطار، وهو معدل يقترب من المعدل الوطني للهكتار الواحد والذي يقارب 15 قنطار في الهكتار. (journal électronique d'el Wantan, 2018)

معدل الاكتفاء الذاتي لكل البلديات 64 أي الاستهلاك السنوي يقدر بـ 1.77 قنطار، شهريا حوالي أقل من 15 كغ، ويوميا 493 غرام للفرد الواحد.

يتبين من خلال المؤشرات السابقة أن ولاية المدية مكتفية تماما في شعبة الحبوب، ولها تقاليد عريقة في إنتاجها والاحتفاء بها، حيث أصبحت من خصوصيات جميع البلديات المنتجة إقامة يوم في السنة من شهر أكتوبر تحت عنوان "المائدة الربيعية" يقدم فيها كل الأطباق المصنوعة من حنطة الحبوب، كالبرغل وغيره من المأكولات المشهورة (مديرية الفلاحة لولاية المدية، 2017).

وقد تبين أيضا أن للامركزية الاقتصادية والمالية في شعبة الحبوب، حدود جغرافية مختلفة تتعدى الحدود الجغرافية للامركزية الإدارية والإقليمية للبلدية الواحدة، مثلها مثل الشعب الأخرى.

- **انتاج الخضار:** تنتج بلديات ولاية المدية حوالي 1 100 000 قنطار من الخضار، على مساحة فلاحية تقدر بـ 8.500 هكتار بنسبة 03% من المساحة الإجمالية للفلاحة، تقع جلها في الشمال الشرقي للولاية أين توجد السهول الواسعة، والمياه الوفيرة والمناخ الجيد.

تنتج الولاية خمسة (05) أصناف من الخضار هي: البطاطة، البصل، الطماطم، البزلاء، الثوم والملاحظ أن هذه الكميات المنتجة من الخضار غير كافية للإستهلاك المحلي، إذ تعد هذه الزراعة من بين المحاصيل التي تستهلك عائليا فقط. خاصة في المناطق الريفية.

- **انتاج الفواكه:** تخصص 17 بلدية متجاورة أغلبها بلديات جبلية شمالية، في إنتاج 08 أنواع من الفواكه المهمة جدا في النمط الغذائي للإنسان، حيث تتربع على مساحة إجمالية تزيد عن 22 340 هكتار كلها أراضي عالية الخصوبة، أي بنسبة مئوية تقدر 10% من المساحة الإجمالية المستغلة للزراعة. وعليه، سنقدم ترتيب الأشجار المثمرة حسب قدرات الإنتاج في مايلي:

التفاح: تقدر المساحة المزروعة لتفاح في البلديات المنتجة حوالي 4.211 هكتار تنتج أكثر من 300 000 قنطار سنويا، أي، نصيب الفرد من إستهلاك التفاح لكل بلديات ولاية المدية يقدر بـ 33.2 كغ سنويا، وبمعدل شهري يساوي 2.77 كغ، وبمعدل يومي يقدر بـ 92 غ.

العنب: تشتهر البلديات الجبلية الشمالية في ولاية المدية بأجود منتجات الكروم، إذ تقدر المساحة المزروعة حوالي 4 550 هكتار تنتج أكثر من 260 000 قنطار سنويا، الأمر الذي يجعل نصب الفرد من الاستهلاك يقارب إستهلاك مادة التفاح، فهو في حدود 28.84 كغ سنويا، و 2.40 كغ شهريا، و 80.13 غ يوميا.

اللوز: تقدر المساحة المزروعة لفاكهة اللوز في البلديات المنتجة حوالي 5.560 هكتار تنتج أكثر من 95.000 قنطار سنويا.

الخوخ: تقدر المساحة المزروعة لفاكهة الخوخ في البلديات المنتجة حوالي 1.869 هكتار تنتج أكثر من 85.000 قنطار سنويا.

التين: تقدر المساحة المزروعة لفاكهة التين في البلديات المنتجة حوالي 1.077 هكتار تنتج أكثر من 40.000 قنطار سنويا.

المشمش: تقدر المساحة المزروعة لفاكهة المشمش في البلديات المنتجة حوالي 1.380 هكتار تنتج أكثر من 32.000 قنطار سنويا.

السفرجل: تقدر المساحة المزروعة لفاكهة السفرجل في البلديات المنتجة حوالي 376 هكتار تنتج أكثر من 24.000 قنطار سنويا.

الكرز: تقدر المساحة المزروعة لفاكهة الكرز في البلديات المنتجة حوالي 1.506 هكتار تنتج أكثر من 20.000 قنطار سنويا. هذا، ويجدر التنبيه إلى أن ولاية المدية لها قطبين متخصصين في زراعة وإنتاج الزيتون، بكل من القطب الشرقي الذي يقع في بلدية تابلاط وضواحيها، وقطب غربي يقع في بلدية العمايرية، ويتوقع أن يلتحق قطب آخر ثالث كبير في إنتاج هذه المادة في جنوب الولاية على إمتداد المدينة الجديدة لبوغزول.

تأتي خصوصية المخرجات الصناعية في ولاية المدية، في المرتبة الثانية من حيث المخرجات الاقتصادية،

2.2.2 مخرجات القطاع الصناعي الإنتاجية: ينشط في أربعة وأربعين (44) بلدية من أصل (64) بلدية في ولاية المدية، 772 مؤسسة صناعية صغيرة ومتوسطة تشغل كلها 3184 موظف، تحوز بلدية المدية على 363 مؤسسة بنسبة مئوية كبيرة جدا تقدر بـ 47% وتوظف 1236 بنسبة مئوية تقدر بـ 38.81%، تليها بلدية البرواقية بـ 67 مؤسسة و 230 موظف، فبلدية قصر البخاري بـ 58 مؤسسة و 481 موظف، ثم بلدية بني سليمان بـ 53 مؤسسة و 130 موظف، باقي البلديات الأخرى

إذ، رغم خصوصية بلدية قصر البخاري في العقار الصناعي الخاص بالمناطق الصناعية المقدر بـ 293.5 هكتار والتي تشتغل فيها 7% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن بلدية المدية والتي تمتلك منطقة نشاط صغيرة جدا بـ 0.9 هكتار استقطبت أكثر من 47% مؤسسة، هذا يعني أنه بإمكان أن تكون بلدية قصر البخاري قطبا صناعيا بإمتياز في إطار مقارنة المشروع الفلاحي، والذي ترافقه استثمارات صناعية من مشتقات فلاحية محلية.

ثم تأتي مخرجات الخصوصيات السياحية في ولاية في المرتبة الثالثة، بنتائج ضعيفة جدا وغير قابلة للقياس أحيانا، إلا أنها سجلت ظهور حرف جديد، كصناعة الجلود، وصناعة النسيج والحياكة، وصناعة الخزف، صناعة السلاسل، صناعة الحلبي التقليدية، صناعة الخشب، وقد بلغ عدد الحرفين 3100 حرفي، يوظفون عدد مهم من الأيدي العاملة. (ابراهيم عطاري، محمد منادلي، ص 19-32)

هذه الاستفادة الحتمية الخاص بالمؤشرين، اللوجستيكي والانتاج والمتعلقة بالقطاع الفلاحي، للدليل على هيمنة الخصوصيات الفلاحية في ولاية المدية، إلا أن هذه النتائج فرضتها خصوصيات طبيعية بحتة، وفي سياق منظومة اقتصادية وسياسية متخلفة، سنحاول قراءتها فيما يلي.

3. قراءة نقدية للخصوصيات الاقتصادية في ولاية المدية في ظل النسق العام للمنظومة التنموية في الجزائر، ثم في ظل بعض التجارب الدولية:

1.3 : صعوبات تحديد الخصوصيات الاقتصادية في ظل النسق العام للمنظومة التنموية في الجزائر:

تمتلك الجزائر من الخصوصيات التنموية الوطنية والمحلية الشيء العجيب، والذي لا يمكن أن يحصى فمبال أن يستنفذ، من الخصوصيات ما هو من صنع أيدي أبنائها، ومنها ما هو طبيعي، وهنا مرتبط الفرص، إذ ومنذ الاستقلال تعرف التنمية الوطنية المحلية صعوبات كثيرة لاسيما مقومات الخصوصيات المحلية، وعليه سنحاول فيما سيأتي تحليل أهم الصعوبات التي تكبل انطلاقة البلد الكبير.

1.1.3 الصعوبات التاريخية:

إن تاريخ الجزائر ضارب في القدم بخصوصياته وحقبات تاريخية ايجابية وسلبية، غير أن أخرج حقبة في تاريخها دمت قرن ونصف القرن من الاحتلال الفرنسي كاد أن يمحى جذورها إلى الأبد.

حيث ابتليت الجزائر بالاستعمار فرنسي هو بحد ذاته خصوصية عالمية عن باقي الدول الاستعمارية الأخرى البريطانية أو الاسبانية أو البرتغالية أو الهولندية، فهو استعمار استيطاني، لايزال يتدخل في مستعمراته السابقة حتى بعد الاستقلال ليكبج أي تطور فيها، عكس كثير من الدول المستعمرة على غرار ماليزيا والتي كان للاستعمار الانجليزي تأثيرا إيجابيا حسب رأي كثير من المثقفين والزعماء

الماليزيين وعلى رأسهم رئيس الوزراء الأسبق الدكتور محمد مهاتير، الذي قال بأن خصوصية الاستعمار البريطاني يتميز بلين، حيث خلف إرث ثقافي عالمية مهم يتمثل في لغة عالمية علمية سمحت للمستعمرات بعد الاستقلال للحصول على التربية العلوم مباشرة من المصدر، الأمر الذي سهل مواكبتها للتطور. (محمد مهاتير، مقابلة في قناة الجزيرة القطرية، 2019).

2.1.3 الصعوبات السياسية العميقة:

لعل أهم الخصوصيات السلبية على الإطلاق، المؤثرة في الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية في الجزائر، تأسيس السلطة السياسية منذ الاستقلال على المشروعية الثورية، التي أوصلت البلاد في مراحل معينة إلى أزمات كادت أن تعصف بوجودها، وكان أهم مصدر لها، الميثاق الوطني الذي قدم إلى الشعب لإضفاء الشرعية عليه، ليتوج سنة 1976 صدور أول دستور للجمهورية الجزائرية، وفي خطاب الرئيس الراحل هواري بومدين أمام إطارات النقابة بقوله لقد انتقلت الجزائر من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية. (سعيد بوالشعر، 1999، ص90)

إلا أن الظاهر النفسية للمشروعية الثورية للنظام السياسي في الجزائر استمرت في الحكم إلى يومنا هذا، رغم المحاولات العديدة من الشعب الجزائر ورفضه المتكرر لهذا السلوك السياسي، خاصة في أحداث أكتوبر 1988 الذي نتج عنها التخلي على نظام الحزب الواحد والانتقال إلى التعددية الحزبية ولو من حيث الشكل، والحراك الأخير في 22 فيفري 2019، الذي خرج رافضا لحكم دكتاتورية عصابة جثمت على الحكم مدة عقدين من الزمن، خلفت آثار سياسية وإقتصادية واجتماعية مدمرة. الأمر الذي طمس ظهور نخبة سياسية، أو شخصيات قيادية، في مختلف المؤسسات تقود البلاد برؤية وإرادة قويتين، مثلما حدث في عديد الدول السائرة في طريق النمو كالصين وتركيا وماليزيا التي نرى أثر قياداتها لاحقا.

3.1.3 الصعوبات الإقتصادية:

كانت للجزائر تجربة إقتصادية واضحة المعالم لمشروع التنمية، والتي كان وقودها النظام الإشتراكي، بمحركه، ثورة زراعية وثورة صناعية، ورغم ما يقال عن هذه التجربة كانت ستنتج مع مرور الوقت تأس بالتجارب العالمية للدول النامية التي تعلمت واستفادت من إخفاقاتها وتطور في النهاية.

إلا أن الجزائر، ومنذ ذلك الوقت وضعت القطيعة مع هذه الرؤية لتنتقل إلى إقتصاد حامل مبني على الربيع البترولي، الذي شكل الكابح الأساسي لكل الطاقات الطبيعية والبشرية للبلاد، والمطلق الرئيسي لكل أنواع الفساد في الجزائر، رغم العائدات الكبرى التي استفادت منها الخزينة عبر هذه العقود. (Nawal HIRECH, Ibrahim OUJAMA, 2015, p15-30)

4.1.3 الصعوبات الإجتماعية:

فقدان قيم كثيرة منها قيمة العمل، ولقد حث الرئيس الجزائري عبد المالك تبون، في إطار برنامج النهوض بالجزائر، في يوم العمال العالمي إلى إعادة تقديس قيمة العمل في المجتمع الجزائري، حيث جاء في رسالة موجه للعمال بعنوان " بلادنا اليوم محتم عليها أن تعيد للعمل قدسيته المؤكدة" (خطاب رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، 2020).

هذا ويوجد العديد من الصعوبات الكابحة والتي تتوارى خلفها جميع الخصوصيات التنموية الإيجابية والتي لو تركت لتظهر ستحول الجزائر إلى بلد عظيم بين الأمم، مثلها مثل الدولة التي لها نفس التاريخ ونفس الخصائص، على غرار التنمية في الصين وتركيا وماليزيا.

2.3 قراءة نقدية للخصوصيات الإقتصادية في الجزائر في ظل بعض التجارب الدولية:

سنحاول في هذه القراءة تتبع مسارات تطور وتغير الخصوصيات الوطنية والإقليمية لثلاثة دول مهمة، الصين، تركيا، ماليزيا، حينما انتقلت بإرادة مركزية إلى رسم خصوصيات تنموية قوية جدا بناء على مقوماتها النائمة حينما كانت متخلفة.

1.2.3 التجربة الصينية: تغيرت الخصوصيات الوطنية والمحلية للصين بتراكم سريع جدا، نتيجة قرارات راديكالية فعالة، مست الركائز التالية:

- **خصوصية القيادة الصينية:** نتج التراكم الجيد لقرارات الاستراتيجية لصين عبر ثلاثة زعماء، عبر مؤسس الدولة الصينية الشعبية الحديثة الزعيم الاشتراكي **ماوتسي تونغ** في سنة 1949، مطلق الثورة الاشتراكية الإقتصادية والإجتماعية، حيث كان لهذه الحقبة خصوصيات سياسية تتمثل في سياسة الإنغلاق عن العالم، ونظام إقتصادي واجتماعي إشتراكي، جعل الصين تمر بأزمات كثيرة، كالجاعات، والأمراض وغيرها، ثم تبلوت الأفكار في الصين مع مجيء المنظر والقائد العسكري **دينغ شياو بينغ**، والذي قام بسياسات رديكالية غيرت الخصوصيات الوطنية والمحلية على السواء، من خلال الانفتاح عن العالم عبر علاقات سياسية وإقتصادية وعلمية، جعلت العملاق النائم يستيقظ وتستيقظ معه خصوصياته النائمة، والمدهش أن هذه الخصوصيات المحلية تغيرت لتصبح عالمية مع الزعيم الحالي والفيلسوف **شي جين بينغ**، الذي طرح خصوصية طريق التحرير التاريخي إلى العالمية ليصبح طريق الحزام والطريق والذي يربط جميع القارات عبر طرق وسكك حديدية سريعة جدا، ناهيك على ترويج الثقافة الصينية وغيرها. (الموسوعة الحرة وكبيديا، مو تسي تونغ، دينغ شياو بينغ، شي جين بينغ، 2020)

- **خصوصية الاقتصاد الصيني:** كما سبق الإشارة أن الاقتصاد الصيني كانت له خصوصيات مركزية اشتراكية أثرت على كل ما هو محلي، غير أن قرار الإنفتاح تم خلال المؤتمر الرابع للحزب من سنة 1992 بعد التأكد من أن هذه الفلسفة المتعلقة غير مجدية لتنمية والاقتصاد، فكان هذا الانتقال مبني على ستة (06) أهداف واضحة ومحددة نفذت بالكامل، وكان أهم قرار مرجح، هو الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ليرى نتائج هذا القرار سريعا من خلال تحسن الميزان التجاري كثيرا. (Li YANG, 2013, p04)

ومن جهة أخرى، أثرت قرارات مركزية مؤسسة على دراسات محكمة، على تغيير في الخصوصيات التنموية المحلية لكل المقاطعات الصينية نذكرها في النقاط التالية:

اعتمد على ميزة التخلف، وهي ميزة مكنت الصين من العمل على هدف تقرب الهوة بينها وبين الدول المتطورة، من خلال بعث مشاريع استثمارية تميزت الصين فيها بالتخلف لجلب الاستثمارات الأجنبية، حيث طورت منظومة البنى التحتية اللينة والصلبة، كالموانئ والطرق والمواصلات، وكذلك المنظومات البنكية والمالية والقانونية وغيرها من البنى اللينة. (Justin Yifu LIN, 2013, p260-267)

تراجعت عن المراهنة على الصناعات الثقيلة في بداية تطورها، وتحولت إلى الصناعات الصغيرة والمتوسطة، لتمتلك في أقصر وقت 150 ألف مؤسسة، تساهم في 50% من الناتج المحلي. (Wayne MORRISON, 2019, p25)

هذه النقطة بالذات أخطأت فيها الجزائر حسب كثير من الخبراء أثناء الثورة التنموية لراحل الرئيس **هواري بومدين** حينما راهنت على الصناعات الثقيلة، والتي تحتاج إدارة وجهد كبيرين.

إعتمدت الصين على خصوصية **الذهب غريبا**، من خلال الدعم الإقتصادي والاجتماعي للمناطق الغربية التي كانت متخلفة جدا، وهي 11 مقاطعة، قانسو، قويتشو، تشنهاي، شنشي، سيتشوان، يزنان، وخمسة (05) مناطق ذات الحكم الذاتي كقوانغشي ومنغوليا الداخلية، والتبت، وشينجيانغ، وبلدية واحدة وهي تشونغتشينغ. (Saeed ANJUM, 2012, p89-107)

بعدما تمت سياسة الذهب غريبا بنجاح، أعيد النظر مرة إلى أخرى سياسة حشد الموارد البشرية المالية والإدارية إلى مقاطعات أخرى، أكثر أهمية، وأطلق عليها **رأس التنين** كناية على قوتها، وهي منطقة نهر اليانغتسي دلتا الرأسية خاصة في مقاطعة شنغهاي. (Xiangming CHEN, 2007, p167-201)

وأخيرا أطلقت على المقاطعات الجنوبية إسم، **النمر الصغير**، تأس بالنموور الآسيوية ككوريا الجنوبية وغيرها. (Xiangming CHEN, 2007, p167-201)

أطلقت إستراتيجية سميت إستراتيجية التنمية المنسقة لتطوير المناطق الشمالية الشرقية لكي تصبح عندها تنافسية إقليمية مع كل أقاليم الصين. (Xiang DENG and Others, 2014, p119-141)

ولم تقف الصين عند هذا الحد بل تفتنت إلى أنه يوجد تحديات ومراحل أخرى أكثر صعوبة بعد نجاح الإصلاحات، وهو مرحلة ما بعد الإصلاحات، فأطلقت فكرة "مشروع تعميق الإصلاحات" مبنية على أبعاد فلسفية مفادها أن التنمية لها بداية وليست لها نهاية (قناة CGTN الصينية، 2017).

2.2.3 التجربة التركية:

- **خصوصية القيادة التركية:** من الخصوصيات السلبية لتركيا هي الانقلابات العسكرية المتكررة والتي وصلت إلى 10 انقلابات، إلا أن مع ظهور زعماء إسلاميون، كنجم الدين أربكان مؤسس الأحزاب الإسلامية التركية وأحد قائدي النهضة، وتلميذه الطيب رجب اردوغان، الرئيس الحالي للبلاد، تغيرت البلاد بفضلهم من دولة فقيرة متخلفة إلى واحدة من أقوى دول العالم.

(Joanna MARSZALEK-KAWA, Ahmet BURAK, 2018, p 96-108)

- خصوصية الاقتصاد التركي:

لها خصوصية الموقع، حيث تربط الجزء الأوربي والجزء الآسيوي انتقلت من العلمانية والإمتداد الغربي إلى امتدادها الشرقي خصوصيتها الإسلامي تغيرت الخصوصيات الاقتصادية وظهرت مكانها خصوصيات جديدة بفضل الإنتقال من الإعتماد على الفلاحة إلى التصنيع، حيث انخفض تدريجيا الدخل الإجمالي الخام للفلاحة سنة 1980 من 22%، إلى أن وصل إلى 5.3 سنة 2011. (Giray HANDAN, 2012, p292-295).

3.2.3 التجربة الماليزية:

رغم الخصوصيات الاجتماعية لدولة ماليزيا، المتعددة الأنحاس، من مجتمع ملاوي أصلي، ومجتمع صيني، ومجتمع هندي، الذي تكون بفعل الإستعمار البريطاني إلا أن ماليزيا تطور بناء على تغيير في المعطيات التالية:

(Muhamat Kawangit RAZALEIGH And Others, 2018, p270-287).

- خصوصية القيادة الماليزية:

بدأت ماليزيا في التطور عبر فلسفة زعيمين، الأول رئيس الوزراء **تون عبد الزراق حسين**، ونائبه الذي أصبح رئيسا مباشرة بعد وفاته **الدكتور محمد مهاتير**.

فأهم ما جاء به الزعيمين، الاستقرار الأمني لماليزيا، رغم خليط الأجناس المتوقعين على أنفسهم، الصينين لوحدهم، الهنود، المالايو، وغيرهم. (Hal HILL, 2010, p01-33)

- **خصوصية الاقتصاد الماليزي:** كانت ماليزيا دولة فقيرة ومتخلفة، يراهن إقتصادها على **الموارد الريعية**، مثل المطاط، القصدير، الذهب، الأخشاب، وبفضل إرادة سلطاتها المركزية، تغير خصوصياتها الإقتصادية والتي نوجزها في النقاط التالية:

- إعتمدت سياسية تدعى " التمايز الإيجابي"، لما رأت السلطات المركزية أن المجتمع الصيني والهندي في ماليزيا أكثر تطورا من المجتمع الملايو، قررت منح الفرصة لهذه الأغلبية من الشعب الملايو المتخلف، فسطرت دعم العديد من المجالات، كتحسين فرص التعليم للشعب الملايو، المساعدة على بروز رجال أعمال من الشعب الملايو، وغيرها من السياسيات.

(Chin Yee WHAH, 2012, P11-35).

- أدركت أن الخصوصيات الفلاحية كزراعة النخيل والفلفل والكافو والأنناس غير مجدية لرفع الدخل القومي، فتحوّلت سريعا إلى التصنيع.

- سطرت استراتيجية وطنية مركزية سنة 1970 لتحويل السريع إلى التصنيع، طبقتها ونجحت فيها (Mohamed ARIFF, 1998, p 01-42).

- أما محليا، فقسّمت المناطق والولايات إلى أقطاب متخصصة، حيث جعلت من ولاية سيلاغور شريان الإقتصاد الماليزي لما أّكمت مقطع طريق الحرير الصيني العابر عبرها، لتربط هذه الولاية وماليزيا ككل بالتجارة العالمية. (Wu JOHN, 2002, P01-10).

- استثمرت في السياحة، في الأثار من خلال أثار ولاية صباح المصنفة من اليونسكو، مدن أخرى متخصصة في السياحة الاستشفائية بسبب تطوير قطاع الصحة في هذه المناطق، وغيرها من التغييرات. (Aissa MOSBAH, 2014, P01-09).

4. خاتمة:

إن تحديد الخصوصيات التنموية المحلية في الولايات أو البلديات الجزائرية عملية جد معقدة، صحيح أن الخصوصيات الطبيعية العذراء هي خصوصيات فعلية ومهمة جدا، ولكن أثبتت التجارب العالمية لبلدان التي سارت في طريق النمو، أن الخصوصيات التنموية للأقاليم متغيرة، تبعا للرؤية العامة والمشروع المسطر مركزيا، وعليه تقترح الدراسة التوصيات التالية:

- للسلطات المركزية كل الإمكانيات السياسية والإقتصادية والعلمية في تحديد خصوصيات الأقاليم والولايات أو البلديات الجزائرية، وتقديم بوصلة التنمية للسلطات المحلية لتنفيذ العمل وإثرائه.

- العمل بسياسات الإتجاه والتركيز على قطاع معين أو منطقة معينة، والإشهار لها مثلما عملت الصين بسياسة الإتجاه غربا، وسياسية دعم التنافسية بين الأقاليم، أو ماليزيا بسياسية التمايز الإيجابي.

- بعث خصوصيات الإقليم، ولسيت خصوصية البلديات إذ أن الخصوصيات الفلاحية تتجاوز البلدية المعنية إلى بلديات متجاورة أو حتى ولايات متجاورة مثل الخصوصيات الفلاحية في تربية الأغنام والتي تشترك فيها ولايات، المدينة، الجلفة، والمسيلة، لغواط وغيرها من الولايات الحدودية.

مناقشة و تحليل النتائج:

من خلال القراءات الثلاثة، تبين مايلي:

- أن الخصوصيات التنموية المحلية هي خصوصيات متغيرة ومتطورة، ولا يمكن الحكم عليها في حالتها العذراء، أو دون النظر إلى النسق العام للبلد، وبلديات ولاية المدينة يمكن أن تغيير خصوصيتها إلى صناعية أو سياحية، أو لوجيستكية لموقعها الاستراتيجي
 - أن الخصوصيات المحلية ليست خصوصية بلدية بعينها أو ولاية وإنما إقليم بالكامل، مثلما هي الصين لها أربعة مناطق كبرى.
 - الخصوصيات المحلية يمكن أن تكون عالمية، والجزائر تملك خصوصيات تاريخية كثيرة جدا، فهي قبلة الثوار لها امتداد في كامل الدول المستعمر، ودولة إقليمية في البحر الأبيض المتوسط.
 - الخصوصيات الإقليمية هي هندسة مركزيا بناء على معطيات محلية، بوصلة أساسية للسلطات المحلية.
 - الأفكار التنموية المركزية تأتي مع تراكم مجهودات الزعماء وإرادة نظام سياسي.
 - سياسة الانفتاح الإقتصادي على العالم، تغير حتما كل الخصوصيات الإقليمية الإقتصادية.
- هذه النتائج تنطبق على مشروع مركزي لولاية المدينة، سيغير جميع الخصوصيات المحلية للولاية وللولايات المجاورة، وهو:

إن أهم معطى رئيسي إستراتيجي للدولة الجزائرية في ولاية المدية، والذي سيغير حتما كل الخصوصيات المحلية في الولاية وعديد البلديات، هو مشروع العاصمة الاقتصادية في بلدية بوغزول الذي بادر به الرئيس الراحل هواري بومدين في سبعينات القرن الماضي. أما في الوقت الحالي بعثت السلطات المركزية المشروع تحت إسم المدينة الجديدة بوغزول، بهدف خلق قطب جذب للمستثمرين والمجموعات الصناعية الكبيرة، والتي من المحتمل أن تعطي نفسا قويا للتنمية الوطنية والمحلية في الجزائر.

(Algérie Presse Service, www.aps.dz (24/03/2021).

وتنظم هذا المشروع لأول مرة بمرسوم تنفيذي سنة 2004، بشكل رسمي كمايلي:

- للمدينة حدود كبيرة بين ولايتين، ولاية المدية ولاية الجلفة، بمساحة كبيرة تغطي 4650 هكتار، تم تقسيمها إلى ثلاثة وحدات، مساحة 4650 هكتار مخصصة للتعمير وتهيئة المدينة، 1000 هكتار حدود حماية المدينة، 500 هكتار لتهيئة منطقة الميناء الجوي. لهذه المدينة مهام معينة هي:
 - فضاء لتكنولوجيات المتطورة، والبحث العلمي.
 - فضاء موجه إستقطاب السكان بحوالي 400 ألف نسمة.
 - فضاء تربوي واستشفائي ورياضي وإداري متميز.
 - فضاء للنشاط الاقتصادي التجاري والسياحي.
 - فضاء للمواصلات الوطنية والعالمية، من خلال مطار دولي، وطرق وطنية سريعة في كل الإتجاهات الثلاثة شمالا وجنوبا، وشرقا وغربا، وسكك حديدية أيضا.
 - فضاء للطاقات المتجددة والنظيفة.(مرسوم تنفيذي رقم 04-97، المواد 1-6).
- وسيكون لهذه المدينة صدى عالمي من خلال إدراج هذا المشروع في برنامج المرفق البيئي العالمي (FEM) للأمم المتحدة، الذي يدعم التنمية المحلية المستدامة ذات الأبعاد البيئية النظيفة في شتى المجالات، الطاقوية، الزراعية، السكانية، المواصلات وغيرها. (Centre De Développement Des Énergies Renouvelables, www.cder.dz (24/04/2021).
- وعليه سيظهر من خلال هذه المعطيات المركزية إن جسدت على أرض الواقع خصوصيات أخرى تكتشف في حينها، والتي ستغير وجه المنطقة والجزائر كافة.

6. قائمة المراجع:

الكتب:

- 1- بوالشعير سعيد، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، ج1، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.

المقالات:

- 1- عطاري إبراهيم، منادلي محمد، "المقومات السياحية لولاية المدية ودورها في التنمية"، مجلة البحوث والدراسات العلمية، 14(01)، 2020/01/31.

قوانين:

- 1-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 04-97، يضمن إنشاء المدينة الجديدة بوغزول، المؤرخ في 11 صفر عام 1425 الموافق أول أبريل سنة 2004، الجريدة الرسمية، الصادرة في 04 ابريل 2004، العدد 20.

مواقع الانترنت:

- 1-الموسوعة الحرة وكببيديا، مو تسي تونغ، دينغ شياو بينغ، شي جين بينغ، على الموقع: www.wikipedia.org (02/08/2020).
- 2-منظمة التغذية والزراعة للأمم المتحدة، إدارة الزراعة وحماية المستهلك وصحة الحيوان، على الموقع:

www.fao.org (12/10/2020).

3-رسالة لعمال الجزائريين بمناسبة اليوم العالمي لشغل المصادف للفتاح ماي من كل عام، على الموقع:

www.aps.dz (02/05/2020).

4-الموقع الرسمي لولاية المدية، تقدم الولاية، على الموقع: _____ع:

www.wilayamedea.dz (16/03/2021).

5- Centre De Développement Des Énergies Renouvelables, “Lancement Officiel A Alger Du Projet FEM-Boughazoul”, sur site :

www.cder.dz (24/04/2021).

6- Algérie Presse Service, “ Ville Nouvelle De Boughezoul : Vers La Creation D’un Pole D’attraction Industrielle”, Sur Site:

www.aps.dz (24/03/2021).

وثائق إدارية:

- 1-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مديرية الفلاحة لولاية المدية، جميع المصالح والمكاتب، 2017.
- 2-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مديرية التكوين المهني لولاية المدية، مصلحة التنشيط، 2019.
- 3-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مديرية الإدارة المحلية لولاية المدية، ملف لمونوغرافيا لولاية المدية، 2014.

حصة تلفزيونية:

- 1-قناة الجزيرة، أحمد منصور، مقابلة مع رئيس الوزراء السابق محمد مهاتير مؤسس ماليزيا الحديثة الحلقة الخامسة، حصة شاهد على العصر، قطر، 12 ماي 2020.
- 2- قناة CGTN الصينية، "كيف يجب أن تسيير نحو المستقبل، ماذا يجب على الصين فعله؟"، أفلام ووثائقيات، 02 أوت 2017.

المراجع باللغة الأجنبية:

- 1-Aissa MOSBAH, “A Review of Tourism Development in Malaysia”, **European Journal of Business and Management**, 06(05), 07 May 2014.
- 2-ANJUM Saeed, “Chinsese Western Region’s Development Programme”, The Institute Of **Strategic Studies Islamabad (ISSI)**, January 2012.
- 3-CHEN Xiangming, “a tale of two regions in china”, **international journal of comparative sociology**, 48(2-3), April 2007.
- 4-Chin Yee WHAH, “The Evolution Of Malaysia’s Development Strategies And The Global Economy: Responses From SMES And Civil Societies”, **The Copenhagen Journal Of Asian Studies**, 30(01), 2012.
- 5-DENG Xiang and Others, “the evolution and impact of china’s regional policy: a study of regional support policy for western china”, **journal of evolutionary economics**, 24(02), 2014.
- 6-Giray HANDAN, “Turkish agriculture at a glance”, **journal of food agriculture and environment**, 16 September 2012.
- 7-Hal HILL, “Malaysian Economic Development: Looking Backwards and Forward”, **The Australian National University Working Paper**, N13, November 2010.

- 8-HIRECH Nawal, “OUJAMA Ibrahim, Economie de rente et pauvreté en Algérie”, **journal of economic and financial research**, 3(04), décembre 2015.
- 9-Joanna MARSZALEK-KAWA, Ahmet BURAK, “The Political System Of The Republic Of Turkey, Past And Present”, **Nicolaus Copernicus University In Torun**, 28/06/2018.
- 10-Justin Yifu LIN, “Demystifying the Chinese Economy”, **The Australian Economic Review**, September 2013.
- 11-Mohamed ARIFF, “The Malaysian Economic Experience And Its Relevance For The OIC Member Countries”, **Islamic Economic Studies**, 06(01), November 1998.
- 12-MORRISON Wayne, “China’s Economic Rise: History, Trends, Challenges, And Implications for The United States”, **Congressional Research Service**, 25 June 2019.
- 13-Muhamat Kawangit RAZALEIGH And Others, “The History of Ethnic Relationship in Malaysia”, **International Journal Of Sciences And Research flounce Italy**, 19 January 2018.
- 14-Wu JOHN, “The Mineral Industry Of Malaysia”, **U.S Geological Survey Minerals Yearbook**, 2002.
- 15-YANG Li, “china’s growth miracle: past, present, and future”, China, **Chinese academy of social sciences (CASS)**, 2013.
- 16-La République algérienne démocratique et populaire, Direction des Travaux Publics wilaya de Medea, **Désignation commune et Type Route**, 2019.